

بين ١٩٥٨ - ١٩٦٦ ، مع تزايد اعداد الموظفين العاملين في الخارج ، وقد سبقت الاشارة الى الاسباب التي دفعتنا لاعتبار معظم الاراضي التي شجرت خلال هذه الحقبة من ملكية صغار الملاك . أي أن نسبة لا بأس بها من موارد الحمضيات تعود الى صغار الملاك ، والتي تشكل عرضا نقديا يوجه للسلع الضرورية . باعتبار أن ما يتبقى من موارد مالية للمالك الصغير ، بعد حذف مصاريفه الزراعية الضرورية ، ونصيب السماسرة وكبار مصدري الحمضيات ، هو مبلغ لا يتجاوز بكثير حاجاته الضرورية . وعلى الجانب الآخر ، فإن واردات الموظفين من الخارج والتي تمثل ثلثي التدفق النقدي من الخارج ، تصب في الكتلة النقدية المعروضة ، والتي تشكل قيمة الطلب على السلع الضرورية . هذا اذا ما علمنا أن ذلك التدفق يوزع على عدد كبير من الاسر وكونه حصيلة ما يستطيع الموظف توفيره من راتبه ، والذي هو على اية حال ، ليس كبيرا ، نظرا لان نسبة كبيرة من العمال او الموظفين الصغار يعملون استنادا الى شهادة اعدادية او ثانوية عامة . ولا شك في وجود موظفين في الخارج او ملاك صغار ، يتجاوز دخلهم ، حدود الاطار العام الذي سبقت الاشارة اليه ، ولكن هذا الشذوذ لا يلغي القاعدة العامة ، وهي ان الجزء الاكبر من المدخول في قطاع غزة ، كان يتوجه نحو السلع الضرورية ، وبالنتيجة ، فإن اموال هؤلاء بالعملة الحرة (موظفين وحمضيات) لا بد وان توفر لهم سلعا تتناسب وحجم الطلب عليها . هنا كان دور التجار ، الذين تعاملوا في السوقين ، الغزي والمصري ، بما يتناسب ومصالحهم ، مستفيدين من وجود سوقين ، ومستهلكين ، كل له طلباته ، ويمتلك القدرة الشرائية التي تسند حاجته ورغبته . وهنا استغل التجار وضع المستهلك في غزة والذي لم يشبع حاجته الضرورية بعد ، وجنوح البرجوازية الى الفخفة والمظاهر والسلع الكمالية .

على الرغم من وجود قوانين تنص على أن « الادارة تحدد السلع التي تستورد » ، أي السلع الضرورية التي يحتاجها المستهلك العادي ، فقد فصل هذا القانون على مقاس مصالح القوى الطبقية التي تشرف على تنفيذها ، والامر المؤكد انه لم يتم التقيد بالقوانين الموضوعة ، خصوصا وان هنالك كثير من الفجوات يمكن استغلالها والنقاز منها ، ولا يكفي وجود القانون لضبطها ، بل تحتاج الى الادارة القوية والمخلصة التي تشرف على تنفيذ القوانين نصا وروحا . فهناك تداخل بين السلع الضرورية والسلع الكمالية ، كما هو الحال في سلعة كالملايس مثلا او الراديوات الترانزستور او البطاريات ، فالمستهلك الغزي يحتاج الراديو والبطاريات ، ولكن من غير المنطق أو المعقول ان يستهلك سنويا بطاريات بقيمة ما يستورد من راديوات . واذا لم يكن